**مقدمة**

إن دراسة التنظيم الإداري لأي دولة يتطلب معرفة جهازها الإداري ومكوناته إلى جانب وظائفه وإختصاصاته، والتنظيم الإداري يتشكل من نظامين مختلفين متكاملين في نفس الوقت، وهما نظام المركزية الإدارية ونظام اللامركزية الإدارية، وهذه الأخيرة تتخذ صورتين تتمثل الأولى في اللامركزية المرفقية، وتتمثل الصورة الثانية في اللامركزية الإقليمية وهذه الأخيرة عرفها **الأستاذ وليد العقون بأنها "**إعتراف صريح من طرف المشرع أو المؤسس لمجموعات محلية منتخبة بحق تسيير شؤونها تحت رقابة الدولة أو السلطة المركزية"، فهي تقود إلى الديمقراطية، وأكثر من ذلك ضرورة وخاصية للنظام الديمقراطي، كما أن تعدد ونمو المهام التي تحتاج إلى الإنجاز والحاجات التي تحتاج للإرضاء أدت بالسلطة المركزية إلى تفريغ جزء من الإختصاصات الإدارية والمالية لصالح الجماعات المحلية.

وتأسيسا على ما سبق فقد حظيت اللامركزية الإقليمية، بإهتمام النظم السياسية الحديثة في معظم الدول، إذ تحرص هذه النظم على تطوير أجهزتها المحلية وجعلها أكثر فاعلية لمواجهة إحتياجات سكان الوحدات المحلية، ومتطلبات التطور السريع في العالم ويأخذ هذا التطور أشكالا عديدة تبعا لإختلاف الظروف السياسية والإجتماعية ولإقتصادية لكل دولة، الأمر الذي ترتب عليه إختلاف فلسفتها ونظام الحكم فيها مما ينعكس بدوره على موقف كل دولة من نظام اللامركزية الإقليمية فيها.

والجزائر على غرار العديد من الدول، أخذت بنظام اللامركزية الإقليمية، بحيث سعت منذ الإستقلال إلى بناء دولة موحدة تقوم على مبادئ الديمقراطية أساسها مشاركة الشعب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأدركت بالتالي بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إعتماد اللامركزية الإقليمية.

فالإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر التي تمثل جزء من الإدارة المحلية، جاء تقسيمها ثنائيا البلدية والولاية، وقد فضلنا في ذلك أن نسلط الضوء عليها لإعتبارات عديدة منها، أنه ثبت يقينيا في كل الدول، أن أعباء التنمية وتلبية حاجات الأفراد المختلفة لا يمكن أن تتولاها الإدارة المركزية لوحدها، بل تقتضي الأمر الإستعانة بالإدارة المحلية والمجالس المنتخبة، بهدف بعث مرونة في التسيير والإستجابة أكثر لحاجيات الأفراد المتنوعة**.**

وعلى صعيد آخر فإن هذه الهيئات، أصبحت تجسد مبدأ الديمقراطية على أرض الواقع، فبواسطتها يتمكن كل مواطن تتوافر فيه الشروط القانونية المشاركة في تسيير شؤون الدولة. ولما كانت الجماعات الإقليمية تتمثل في البلدية والولاية ففيما يتجسد نظامها القانوني؟.